

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 535 @ المُمُكَتَارِي فَإِذَا تَجَاوَزَ فَالدَّابَّةُ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَأْجِرِ
إِلَى أَنْ يُسَلِّمَهَا سَالِمَةً وَإِنْ تَلَفَتْ فِي ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ يَلْزَمُ
الضَّمَانُ . أَيِ أَنْزَهُ إِذَا اسْتَكْرَى أَحَدُ دَابَّةٍ سَوَاءً اسْتَأْجَرَهَا
لِيَصِلَ بِهَا إِلَى مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ فَقَطُّ أَوْ لِيَصِلَ إِلَيْهِ وَيَعُودَ مِنْهُ
فَلَيْسَ لَهُ تَجَاوُزُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِتِلْكَ الدَّابَّةِ بِدُونِ إِذْنِ
الْمُمُكَتَارِي ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ قَدْ عُقِدَتْ عَلَى مَنْفَعَةِ الذَّهَابِ إِلَى
ذَلِكَ الْمَحَلِّ الْمُعَيَّنِ لَيْسَ إِلَّا . وَإِذَا تَجَاوَزَ ذَلِكَ الْمَحَلَّ
بِتِلْكَ الدَّابَّةِ بِدُونِ إِذْنِ الْمُكَتَارِي سَوَاءً تَجَاوَزَهُ رَاكِبًا
الدَّابَّةَ أَوْ غَيْرَ رَاكِبِهَا عُدَّ غَاصِبًا وَأَصْبَحَتْ الدَّابَّةُ فِي
ضَمَانِهِ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَهَا سَالِمَةً إِلَى صَاحِبِهَا وَإِنْ تَلَفَتْ لَزِمَهُ
الضَّمَانُ مَعَ الْأَجْرِ الْمُسَمَّى وَلَا تَلْزَمُهُ أُجْرَةُ لِيَلْمَسَافَةِ السَّيْرِ
تَجَاوَزَهَا (انْظُرْ مَتْنِ الْمَادَّةِ ' 86 ' وَشَرَحَهَا ' رَدُّ الْمُحْتَارِ
وَالْهِنْدِيَّةُ ') وَالرَّجُوعُ بِهَا سَالِمَةً بَعْدَ تَجَاوُزِ الْمَحَلِّ
الْمَقْصُودِ لَا يُنْجِئِي الْمُسْتَأْجِرَ مِنَ الضَّمَانِ . اخْتِلافُ لِيَلْمَسَافَةِ
: قَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِلِزُومِ الضَّمَانِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِذَا
اسْتَأْجَرَتِ الدَّابَّةُ لِلذَّهَابِ بِهَا إِلَى الْمَكَانِ الْمَقْصُودِ دُونَ
أَنْ تُسْتَأْجَرَ لِلذَّهَابِ وَالْإِيَابِ مَعًا . وَعَلَى هَذَا فَسَبَبُ الضَّمَانِ
هُوَ انْتِهَاؤُهُ عَقْدَ الْإِجَارَةِ بِالْوُضُوءِ إِلَى الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ
الْمَقْصُودِ وَلَا يَكُونُ الْمُسْتَأْجِرُ إِذَا تَجَاوَزَ الْمَكَانَ الْمَقْصُودَ
وَعَادَ مِنْهُ وَسَلَّمَ الدَّابَّةَ إِلَى نَائِبِ الْأَجْرِ قَدْ رَدَّهَا إِلَيْهِ ،
أَمَّا إِذَا اسْتَأْجَرَ الدَّابَّةَ ذَهَابًا وَإِيَابًا وَبَعْدَ وُضُوءِهِ إِلَى
الْمَحَلِّ السَّيِّئِ اسْتَأْجَرَ الدَّابَّةَ إِلَيْهِ تَجَاوَزَهُ إِلَى غَيْرِهِ ثُمَّ
عَادَ إِلَيْهِ فَهَلَاكَتِ الدَّابَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . لِأَنَّ
الْمُسْتَأْجَرَ بَرَجُوعِهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ يَكُونُ كَأَنْزَهُ قَدْ سَلَّمَ
إِلَى نَائِبِ الْمَالِكِ فَإِنْزَهُ لَمَّا كَانَ مُودِعًا مَعْنَى فَهُوَ نَائِبُ
الْمَالِكِ وَالرَّادُّ إِلَى نَائِبِ الْمَالِكِ رَدُّ إِلَى الْمَالِكِ مَعْنَى
فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْمُودِعِ إِذَا خَالَفَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْوَفَاقِ)

الْهَيْدَايَةُ ، الْعَيْنَايَةُ) . أَمَّا الْبَعْضُ الْآخِرُ مِنَ الْعُضَمَاءِ فَقَدْ
 قَالُوا بِالصَّحَابَةِ الْمُطْلَقَةِ سَوَاءٌ أُسْتُؤْجِرَتْ الدَّابَّةُ لِلذَّهَابِ
 فَقَطْ أَوْ أُسْتُؤْجِرَتْ لِلذَّهَابِ وَالْإِيَابِ مَعًا . وَالْفَرْقُ أَنَّ
 الْمُؤَدَّعَ مَأْمُورٌ بِالْحِفْظِ مَقْصُودًا فَبَقِيَ الْأَمْرُ بِالْحِفْظِ بَعْدَ
 الْعَوْدِ إِلَى الْوَفَاقِ فَحَصَلَ الرَّدُّ إِلَى يَدِ نَائِبِ الْمَالِكِ أَيْ
 الْمُؤَدَّعِ نَفْسِهِ . وَفِي الْإِجَارَةِ وَالْعَارِيَّةِ يَصِيرُ الْحِفْظُ
 مَأْمُورًا بِهِ تَبَعًا لِلِاسْتِعْمَالِ لَا مَقْصُودًا فَإِذَا انْقَطَعَ
 الْإِسْتِعْمَالُ لَمْ يَبْقَ هُوَ نَائِبًا وَلَا يَبْرَأُ بِالْعَوْدِ وَهَذَا أَصَحُّ
 (الْهَيْدَايَةُ) . قَوْلُهُمْ وَفِي الْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ يَصِيرُ الْحِفْظُ
 مَأْمُورًا بِهِ تَبَعًا لِلِاسْتِعْمَالِ يُرِيدُ بِهِ أَنَّ الْمَالِكَ مَا أَمَرَ
 الْمُسْتَأْجِرَ وَالْمُسْتَعِيرَ بِالْحِفْظِ قَصْدًا أَوْ نَصًّا ، وَإِنْ
 أَمَرَ هُمَا بِالِاسْتِعْمَالِ وَالْإِنْتِفَاعِ فَكَانَ لَهُمَا وَلَايَةُ الْحِفْظِ
 ضَرُورَةٌ الْإِنْتِفَاعِ فَإِذَا جَاوَزَ الْحِيرَةَ أَيْ الْمَحَلَّ السَّذِي
 اسْتَأْجَرَهَا إِلَيْهِ صَارَ غَاصِبًا لِلدَّابَّةِ وَدَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ .
 وَالْغَاصِبُ لَا يَبْرَأُ عَنِ الصَّحَابَةِ إِلَّا بِالرَّدِّ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ
 عَلَى مَنْ هُوَ مَأْمُورٌ بِالْحِفْظِ مِنْ جِهَةِ الْمَالِكِ ، وَلَمْ يُوْجَدْ .
 فَإِنْ قِيلَ : لَا كَذَلِكَ فَإِنَّ غَاصِبَ الْغَاصِبِ إِذَا رَدَّ الْمَغْصُوبَ عَلَى
 الْغَاصِبِ يَبْرَأُ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ الرَّدُّ إِلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ قُلْنَا
 نَزِيدُ فِي الْمَأْخُوضِ أَوْ عَلَى مَنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ فَسَبَبُ الصَّحَابَةِ
 يَرْتَفِعُ بِالرَّدِّ عَلَيْهِ . وَقَدْ طَعَنَ عَيْسَى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ : يَدُ
 الْمُسْتَأْجِرِ كَيْدِ الْمَالِكِ بِدَلِيلِ أَنْزِهِ يَرْجِعُ بِيَمَا لَحِيقَهُ عَلَى
 الْمَالِكِ بِخِلَافِ الْمُسْتَعِيرِ وَبِدَلِيلِ أَنَّ مَوْزَنَةَ الرَّدِّ عَلَى
 الْمَالِكِ فِي الْإِجَارَةِ دُونَ الْعَارِيَّةِ وَلَكِنَّا نَقُولُ : رُجُوعُهُ
 بِالصَّحَابَةِ لِلْغُرُورِ الْمُتَمَكِّنِ بِسَبَبِ عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ وَذَلِكَ لَا
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ بِيَدِ نَفْسِهِ كَالْمُسْتَرِي يَرْجِعُ
 بِصَحَابَةِ الْغُرُورِ وَكَذَلِكَ مَوْزَنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمَالِكِ لِمَا فِيهِ مِنْ
 الْمُنْفَعَةِ بِالنَّظَرِ فَأَمَّا يَدُ الْمُسْتَأْجِرِ فَهِيَ يَدُ نَفْسِهِ (كِفَايَةُ)
 . غَيْرَ أَنْزِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي الْمَجْلَّةِ شَيْءٌ صَرِيحٌ فِي
 اخْتِيَارِ أَحَدٍ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ مَرَّ تَفْصِيلُهُمَا إِلَّا
 أَنَّ مَجِيئَ هَذِهِ الْمَادَّةِ بِضُرُورَةٍ مُطْلَقَةٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى

قَبُولِهَا الْقَوْلَ الثَّانِيَ . وَقَدْ مَرَّ بِنَا أَنْ صَاحِبِي الْهَدَايَةِ
وَالدُّرِّ الْمُخْتَارِ قَدْ قَالَ لَا بِأَصَحِّ يَّةِ الْقَوْلِ الثَّانِي . أَمَّا إِذَا
لَمْ تَهْوَكَ الدَّابَّةُ وَسُلِّمَتْ إِلَى صَاحِبِهَا سَالِمَةً فَإِنَّ مَا يَلْزَمُ
الْأَجْرُ الْمُسَمَّى وَلَيْسَ لِلْأَجْرِ طَلَبُ